بينها صواريخ متوسطة المدى من طراز «سميرش» و«أوراغان»

مصدر أميركي: الأزمة السورية إلى تصعيد عسكري بعد دعم روسيا للنظام بأسلحة نوعية جديدة

واشنطن ـ أحمد عبدالله

رصدت وزارة الدفاع الأميركية تدفقا لأسلحة نوعية جديدة حصل عليها الرئيس السوري بشار الأسد قبل عدة أسابيع من روسيا، في وقت جددت الولايات المتحدة رفضها لتزويد المعارضة السورية بأنظمة مضادة للطائرات محمولة على الكتف من طراز «مانباد». وتوقع الباحث في معهد دراسات الحرب التابع لكلية الحرب الأميركية ستيفن ماير ان تكون الأزمة السورية مقبلة على تصعيد عسكري ملموس في الشهور المقبلة. وكشف أن النظام استعمل خلال الأسبوعين الأخيرين طرازين من الصواريخ الروسية لم يكن معروفا من قبل ويسميان صواريخ «سميرش» وصواريخ «أوراغان». وقال ماير في ندوة عقدت في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن أول من أمس إن الطرازين من فئة الصواريخ متوسطة المدى. وأضاف «الأرجح أن تكون سورية قد حصلت على الطرازين في أوائل مارس. وموافقة الرئيس فلاديمير بوتين على إرسال الصاروخين يمثل نقلة نوعية في موقف موسكو من إمداد الاسد بأسلحة أكثر تطورا ورسالة الى الجميع بان روسيا لن تتخلى عن الرئيس السوري وانها بدلا من ذلك تساعده على استكمال الهجوم العام الذي تشنه قواته» مدعومة بميليشيات أخرى قادمة من لبنان والعراق وإيران.

وأشار الباحث الاميركي الى أن الواضح الآن هو أن موسكو ترغب في اتباع سياسة خارجية خاصة بها لا تعتمد بالضرورة على التنسيق مع واشنطن أو الدول الأساسية الأخرى في المجموعة الدولية. وتابع «ليس من الواضح طبيعة الحسابات التي أدت الى هذا القرار وما إذا كان يتصل بسورية وحدها. ولكن المؤكد أن هناك اتجاها لدى موسكو لتجاوز أي تصور مثالي عن ان الديبلوماسية هي هدف في ذاتها. انهم ينظرون إليها كوسيلة، وهو بطبيعة الحال أمر منطقي لاسيما بعد أن تبين أن أزمة القرم لم تجر عليهم أي تبعات تذكر».

وقال ماير ان هناك تدفقا من الذخائر والأسلحة يذهب من موسكو الى دمشق بصورة منتظمة بيد انه أضاف «إلا أن هذين الصاروخين ليسا مثل قذائف الدبابات أو المدافع أو ذخائر الأسلحة الصغيرة. إنها نقلة نوعية». وأشار الباحث الى ان موسكو تعتقد أن إدارة الرئيس أوباما أجازت مؤخرا لدول أخرى إمداد المعارضة السورية بأسلحة نوعية أيضا. وأضاف «الإدارة الأميركية لا تؤكد ذلك أو تنفيه على الرغم من إعلان رفضها لتزويد المعارضة بالصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف. ونحن نعتقد أن الأزمة السورية مقبلة على تصعيد عسكري ملموس في المرحلة المقبلة».

المعارضة السورية تنفي تعرض «أرمن كسب» لأي اعتداء

احتدام المعارك على جبهتي الساحل ودمشق

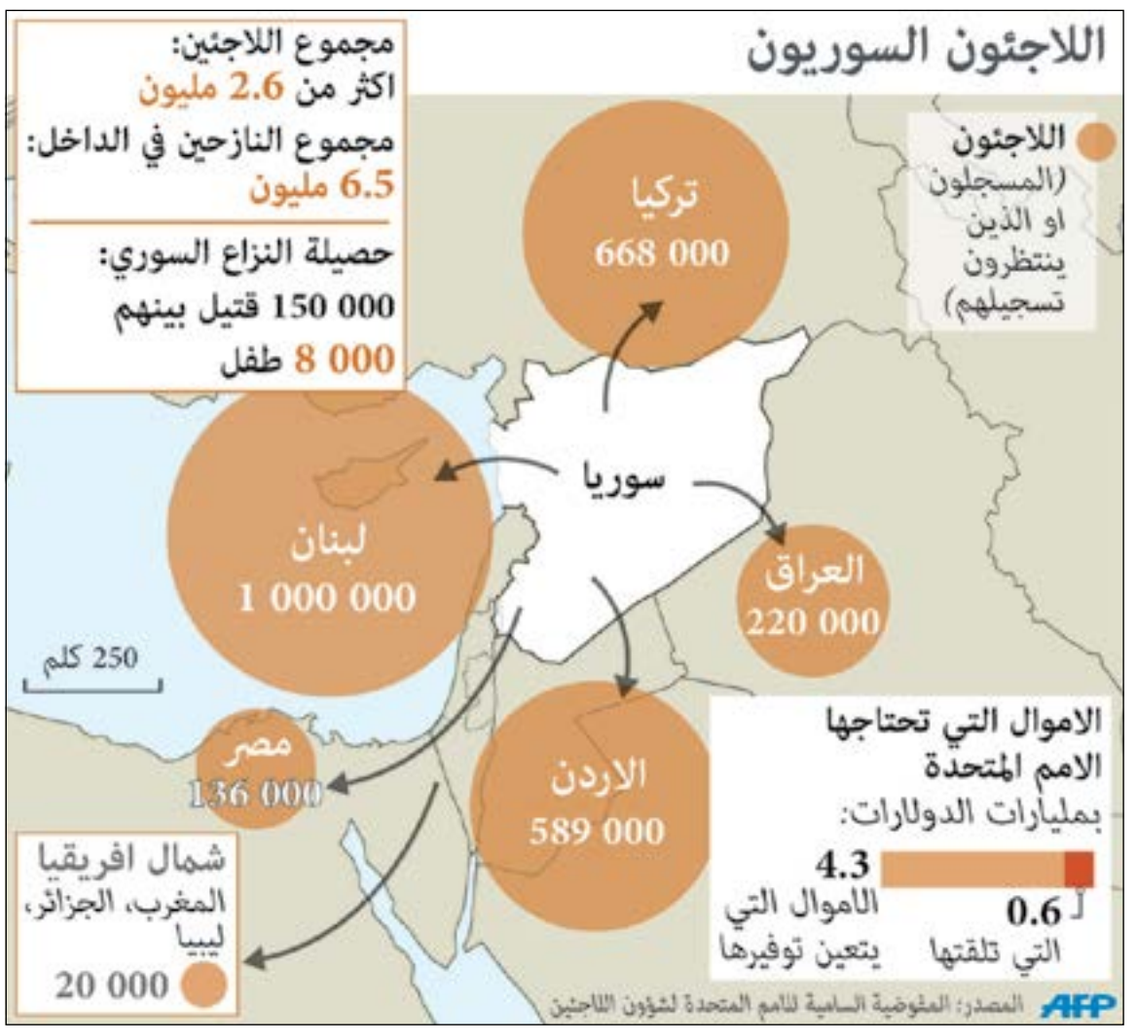

عواصم ـ وكالات: أعلن المرصد السوري لحقوق الانسان احتدام المعارك بين قوات المعارضة السورية وقوات النظام على جبهتي ريف اللاذقية على الساحل السوري وفي العاصمة دمشق وريفها.

وقال المرصد في بيان صحافي ان قوات النظام مستمرة في قصف منطقة نبع المر وبلدتي سلمى وغمام في محافظة اللاذقية بالصواريخ الثقيلة منذ منتصف الليلة الماضية.

كما دارت اشتباكات عنيفة بين القوات النظامية التي تدعمها ما يسمى بـ«المقاومة السورية لتحرير لواء اسكندرون» من جهة ومقاتلي الجيش الحر والكتائب الاسلامية المقاتلة من جهة اخرى في منطقة النبعين في اللاذقية وعلى الشريط الحدودي مع تركيا.

ونفت مصادر المرصد السوري صحة الاخبار التي تتداولها وسائل اعلام مقربة من النظام السوري عن مصرع مسلم الشيشاني الملقب بـ«امير جنود الشام» والذي يتولى مهام التخطيط لمعارك ريف اللاذقية. وتضاربت المعلومات حول مصير قائد كتائب شام الإسلام ابو احمد المغربي الذي اصيب بجراح خطيرة امس.

واضاف المرصد ان كتائب المعارضة المقاتلة استهدفت بصواريخ غراد صباح أمس تمركزات القوات النظامية في منطقة قسطل معاف واسفرت عن قتلى وجرحى في صفوف القوات النظامية.

وفي سياق معارك الساحل، نفى قيادي بالجيش السوري الحر، لوكالة انباء الاناضول، أن يكون «أرمن» بلدة كسب، شمالي محافظة اللاذقية غربي البلاد، تعرضوا لأي اعتداء بعد سيطرة قوات المعارضة على البلدة قبل أسبوعين، مؤكدا أن الأرمن ومقدساتهم في البلدة تحت حمايتهم. ولفت القيادي أبو مالك إلى أن قوات المعارضة سيطرت على البلدة «كسب» ولم تتعرض لأحد من سكانها أو لأي من المقدسات، بالمقابل تقوم قوات النظام منذ أسبوعين بقصف البلدة بالقذائف «العمياء» التي لا تميز بين أرمني أو مسلم، في إشارة إلى قذائف الهاون الصواريخ التي تمطر بها قوات النظام بكثافة البلدة منذ سيطرة قوات المعارضة عليها.

من جهة اخرى، دارت اشتباكات عنيفة في محافظة ريف دمشق بين مقاتلي المعارضة وقوات النظام في مدينة داريا وسط قصف شنته القوات النظامية على منطقة الاشتباك.

ووقعت اشتباكات بين القوات النظامية والجيش الحر والكتائب الاسلامية المقاتلة في منطقة عدرا العمالية بينما تشتد المعارك بين الطرفين في حي جوبر الدمشقي.

الى ذلك، طالت قذائف الهاون وسط العاصمة دمشق أمس، حيث ذكرت وكالة الانباء السورية الرسمية (سانا) ان القذائف سقطت في حديقة الجاحظ في منطقة المالكي وقذائف اخرى سقطت في محيط دوار الجمارك القريبة من ساحة الامويين وهيئة الاذاعة والتلفزيون اسفرت عن اصابة سبعة اشخاص بجروح.

صحيفة سورية تتهم الإبراهيمي بدعم الإرهاب: كان باستمرار طرفاً في تفتيت الشرق الأوسط

عواصم ـ أ.ف.ب: اتهمت صحيفة الوطن السورية المقربة من النظام، الموفد الدولي الاخضر الابراهيمي بالتشجيع على «الارهاب» وأنه يعمل في مشروع «تدمير الشرق الاوسط وتفكيكه».

وقالت الصحيفة في افتتاحيتها أمس ان «الإبراهيمي لم يكن يوما وسيطا نزيها بل كان باستمرار طرفا بل موظفا في مشروع تدمير الشرق الأوسط وتفتيته». واضافت ان «صمته يؤكد لنا حقيقة الدور الذي مارسه ولا يزال في تشجيع الإرهاب أو على الأقل تجاهله إن أردنا أن نكون أكثر إنصافا». واشارت الصحيفة الى ان مبعوث الأمم المتحدة «يرفض باستمرار التعليق على المجاهدين المهاجرين الذين قد يرى فيهم دعاة الديموقراطية وحرية الرأي والمعتقد». وتساءلت الصحيفة «عن أي جنيف يتحدث سيد الأخضر؟ وهل من المدعوين في الجولة المرتقبة أبو موسى الشيشاني؟ هل المطلوب أن تبحث الحكومة السورية المرحلة الانتقالية مع هؤلاء الوحوش القادمين من عصور الجاهلية أم مع ممثليهم في الائتلاف المقيمين في دولة الإرهاب تركيا؟». وتابعت «عن أي ضغوط يتحدث الإبراهيمي؟ هل تلك التي تقتضي أن يتوقف الجيش السوري عن الدفاع عن أراضيه ومواطنيه وهويته وثقافته وتاريخه ويسلم هؤلاء المرتزقة مصير ومستقبل سورية؟ أم انها ضغوط لتقدم دمشق مفاتيح سورية لجبهة النصرة وحليفها الائتلاف المعارض ليتحكما بحسب أهوائهما في الشعب السوري؟». وأضافت ان كان «هذا هو معنى الوساطة النزيهة فبكل تأكيد لن يحصل الإبراهيمي على ما يحلم به ويتمناه من ضغوطات روسية ومن تجاوب سوري».

حكومة أردوغان ترفع الحظر على «تويتر» استجابة لقرار المحكمة الدستورية

أنقرة ـ وكالات: قال مسؤول في مكتب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ان سلطات الاتصالات في تركيا رفعت حظرا دام أسبوعين على موقع تويتر أمس بعدما قضت المحكمة الدستورية بأن الحظر ينتهك حرية التعبير.

وكانت المحكمة الدستورية التركية قد قضت الأربعاء، بأن حظر موقع تويتر يعد انتهاكا لحق حرية التعبير الذي يحميه الدستور. وقد تم تسليم القرار لهيئة الاتصالات التي تنفذ قرار الحظر. وكتب السفير الأميركي في تركيا فرانسيس ريكاردوني على موقع تويتر: «نرحب بقرار المحكمة الدستورية رفع الحظر على تويتر».

وبعد حصول حزب العدالة والتنمية على 45٪ من إجمالي أصوات الناخبين في انتخابات البلدية والمسؤولين المحليين الآخرين، يقول المحللون إنه يبدو أن فضائح الفساد وحظر مواقع التواصل الاجتماعي لم تؤثر على الشعبية التي يتمتع بها الحزب.

جندي «مضطرب» يكرر حادثة «فورت هوود» ويقتل 3 من زملائه قبل أن ينتحر

واشنطن ـ أحمد عبدالله ووكالات

اقدم جندي اميركي يعاني مشاكل نفسية على قتل ثلاثة من زملائهء قبل ان ينتحر في قاعدة فورت هود العسكرية بولاية تكساس جنوب الولايات المتحدة، والتي سبق ان شهدت في عام 2009 اطلاق نار اوقع 13 قتيلا و30 جريحا. وصرح قائد القاعدة العسكرية التي تعد الأكبر في الولايات المتحدة، الجنرال مارك ميلي في مؤتمر صحافي امس الاول ان «الجندي ايفان لوبيز خدم في العراق لاربعة اشهر في 2011 وانه يعاني مشاكل نفسية وخصوصا الاكتئاب وكان يخضع للعلاج». واضاف ميلي «حتى الان، ليس هناك اي مؤشر يربط هذا الحادث بالارهاب»، مضيفا «لا نعلم دوافعه.ونعلم ان هذا الجندي كان يعاني مشاكل نفسية»، لافتا الى انه كان يخضع لعلاج من الاكتئاب و«مشاكل اخرى نفسية». واصيب 16 شخصا بجروح، اربعة منهم على الاقل في وضع حرج ويتلقون العلاج في مستشفى «وايت ميموريال»، بحسب الاطباء، حيث ان جميع القتلى والجرحى من العسكريين. ووقع اطلاق النار في منطقتين مختلفتين، الاولى مخصصة للواء طبي والثانية لكتيبة نقل داخل القاعدة العسكرية. واستمر اطلاق النار بين «10 و15 دقيقة»، بحسب ميلي، الذي أوضح ان الجندي دخل أحد مباني القاعدة العسكرية واطلق النار قبل ان يستقل سيارة ثم يطلق النار مجددا مستخدما مسدسا من طراز «سميث اند ويسون» عيار 45 اشتراه مؤخرا من متجر قريب، ثم خرج من السيارة ودخل مبنى آخر واطلق النار مجددا.

واضاف ان قوات الامن تدخلت «سريعا» حيث صوبت شرطية سلاحها على المشتبه به الذي اطلق النار على نفسه.

تحليل إخباري

سقوط الحل السياسي واستحالة الحسم العسكري.. وأخطار تقسيم سورية على المنطقة

بيروت: الأزمة السورية التي تحولت من ثورة شعبية إلى صراع مسلح الى خليط من حرب أهلية وفوضى وحرب على الإرهاب، مرت في 3 سنوات بـ 3 مراحل: مرحلة البحث عن حل عسكري مع سعي النظام إلى حسم الصراع عسكريا وسعي المعارضة إلى إسقاط النظام بالقوة.

مرحلة البحث عن حل سياسي مع «جنيف 2» و«جنيف 2» الذي وصل إلى طريق مسدود.

مرحلة البحث عن حلول بديلة ومنها «التقسيم» مع بلوغ الوضع معادلة اللاحل سياسي واللاحسم العسكري.

كان لافتا تحذير العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني من مخاطر تقسيم سورية بعد سيطرة قوات النظام على كل من بيرود في القلمون، ومن ثم قلعة الحصن في ريف حمص الغربي، بموقعهما الإستراتيجي في أي مخططات لإنشاء «دويلة علوية» في الساحل وأجزاء من وسط سورية، لأن أي تقسيم لسورية سيخلق مشاكل خطرة للشعب السوري والمنطقة برمتها، مشددا على أن كل سيناريوهات التقسيم كارثية النتائج، لأن التقسيم والتفكك سينتجان كيانات هشة تشكل عبئا أمنيا وبشريا على جيران سورية وقد يغذي ذلك توجهات انفصالية خطرة في المنطقة.

تحذيرات الملك عبدالله الثاني من تقسيم سورية يطرح تساؤلات عن حقيقة ذلك السيناريو الذي طالما تم تداوله في مناسبات عديدة، وتحديدا منذ تحول الانتفاضة السورية السلمية إلى صراع مسلح، وتحول هذا الصراع الى حرب طائفية بعد ذلك، لاسيما بعد مشاركة آلاف المسلحين من عدة تنظيمات من كلا الطرفين ما حرق الأخضر واليابس في سورية، وأثر في العقد الاجتماعي للسوريين والتعايش المشترك بين الطوائف. عودة الحديث عن تقسيم سورية في هذه المرحلة يستند بصورة أساسية إلى اتجاهات تطور الأزمة التي تعيشها سورية، وبناء على معلومات خطيرة وردت من الداخل السوري، أثارت تلك المخاوف مجددا:

● بعد 3 سنوات يغلب التشاؤم. التقدم في كسب وريف اللاذقية لن يحسم المعركة، والسيطرة على القلمون وريفي دمشق وحمص لن توصل الى نصر عسكري حاسم. والعلامات الإيجابية القليلة التي بعثت في «جنيف 2» تبخرت بفعل النار الحامية للقتال، و«جنيف 3» لا أمل في انعقاده في ظل تصدع التوافق الدولي في القرم.

● نشوء كيانات هشة، ففي مدينة الرقة تقيم داعش إمارتها الإسلامية، وفي منطقة الجزيرة وتحديدا القامشلي والحسكة أعلن عن إقامة إدارة موقتة للأكراد بقيادة pyd الكردي، وفي الجنوب في منطقة حوران مازالت المعارك مستمرة، حيث سيطر الجيش الحر مؤخرا على مناطق ذات أهمية كسجن غرز المركزي وصوامع القمح في ريف درعا، وفي القلمون فرض النظام وحزب الله سيطرتهما على المنطقة، فيما تشتعل المعارك في ريف حماة، وسط سيطرة المعارضة على معبر كسب الحدودي آخر معاقل النظام على الحدود التركية من جهة الساحل في ريف اللاذقية.

● ثمة مناطق شاسعة خرجت عن سيطرة النظام، لكنها لم تسقط في يد معارضة منظمة. بعضها يخضع لحكم عصابات وبعضها الآخر لسيطرة جهاديين أو لسيطرة كردية. وفي المقلب الآخر ثمة مناطق خاضعة لمجموعات عسكرية موالية للنظام، ومناطق تحت سيطرة حزب الله، وأخرى خاضعة لسيطرة النظام ذاته. الفتنة الطائفية التي غذتها تيارات دينية متطرفة وتلقفها النظام وغذاها دفعت الأقليات إلى الاحتماء خلفه والارتماء في حضنه بذريعة الخوف من انتقام الأكثرية. أما المعارضة، فخسرت الأقليات ولم تنجح في كسب الأكثرية. عمليات الإبادة والترحيل الجماعي على أساس طائفي جارية على قدم وساق وحدود الدويلات الطائفية ترسم ساعة بساعة.

● النشاط العملياتي لنظام الأسد وحلفائه، فقد حشدوا قدرات خاصة ومهدوا لمعركتهم الأخيرة في يبرود تحديدا، في حين كان الاستيلاء على قلعة الحصن خطوة نوعية في مسار إحكام السيطرة على ريف حمص الغربي، والذي عملوا على تحقيقه في الأشهر الأخيرة. وهذا يمكن قراءته بأن النظام وحلفاءه يعملون على مبدأ الاستعداد للانكفاء في دويلة بالساحل وأجزاء من وسط سورية، كاستراتيجية بديلة للاستمرار.

● إن فتح معركة كسب والاختراق الجديد لمنطقة الساحل فتحا صفحة جديدة في الصراع. فالنظام وحلفاؤه جيروا معركة القلمون لمصلحة مشروع التقسيم و«دويلة» الساحل الممتدة من دمشق إلى كسب، أما المعارضة فحولت إستراتيجيتها إلى تعطيل هذه الدويلة. وبعدما كان النظام ضمن الحصول على الحدود التي رسمها لهذه الدويلة، وتهيأ لتدعيم انتصاراته، أصبح عليه الآن أن يواجه ما استجد لإبعاد الخطر المتمثل في امتداد القتال إلى الساحل، وإنهاء فترة الهدوء التي شهدها طوال العامين الأخيرين، إذ إن سقوط يبرود والكلام المتزايد عن اكتمال «هلال» الدولة العلوية، من دمشق إلى الاسكندرون، أقلق أنقرة لأنها تخلق خطرا إستراتيجيا لتركيا. اللعب بالنار العلوية ومن ثم الكردية، يعني إحراق تركيا والتمهيد لتقسيمها. لذا المشاركة غير الرسمية ولكن العلنية للمخابرات التركية في معركة «كسب» هي لإبعاد أخطار التقسيم عن تركيا إذا حصل، لأن تقسيم سورية ليس كارثة لسورية فقط، وإنما هو كارثي للمنطقة كلها. إن معركة الساحل قد تكون أول راية حمراء ترفعها تركيا مباشرة تجاه التطورات التي شهدتها المعارك الميدانية بين الطرفين، في إشارة إلى اعتراضها المباشر على مشروع الدولة العلوية ـ الشيعية الممتدة من دمشق إلى حدودها الجنوبية عند لواء اسكندرون. فتصريح وزير الخارجية التركي داود أوغلو وبيان القوات الجوية التركية الأخير بعد إسقاط الطائرة الحربية السورية، يعتبر أوضح اعتراض على ذلك المشروع، فيما يشير إلى أن أنقرة لن تسمح بتحويل تلك الدويلة أمرا واقعا يهدد وحدة أراضيها وسلامتها. هذا التقسيم، إن تم يوما ما، فسيكون أكثر ضررا على تركيا من غيرها من الدول المحيطة بسورية، وذلك بسبب تشكيله خطرا على أمن تركيا القومي عبر فتحه لشهية أقلياتها الدينية والقومية، العلوية والكردية، للحصول على دولها الخاصة.

دراسات كثيرة صدرت حول موضوع التقسيم، ناقشت الأسباب والتداعيات، بالإضافة إلى إمكانية حصول ذلك، وحقيقة من يخدم. وإحدى تلك الدراسات صدرت عن معهد واشنطن للدراسات في عام 2012 توقعت أن يتحقق سيناريو شبيه بالنموذج العراقي، حيث نشأت مناطق خاضعة لسيطرة شبه مستقلة، وفي دراسة بحثية أخرى، تم تداول فكرة تقسيم سورية على أسس طائفية باعتبارها وسيلة لإنقاذ النظام السوري جزئيا، واستعادة السلام وحماية الأقلية العلوية من انتصار محتمل للسنة.

في الواقع، إن موضوع التقسيم من أسوأ السيناريوهات المطروحة، منذ تحول الأزمة السورية إلى صراع مسلح حتى الآن، ويعيد للأذهان مشروع الشرق الأوسط الجديد، لكن بصبغة طائفية وبأدوات محلية مدعومة من أطراف أجنبية. بيد أن الواقع التاريخي والاقتصادي والسياسي والديموغرافي في سورية خاصة والبلاد المجاورة عامة يشير إلى أن مثل هذا الحل من شأنه أن يؤدي إلى كارثة. فالتركيبة العرقية والطائفية للمجتمع السوري وتوزيع السكان في جميع أنحاء البلاد يجعلا تقسيم البلاد أمرا مستحيلا. ومن شأن التقسيم أن يفشل ليس فقط محاولة استعادة السلام ولكنه سيشكل أيضا خطرا على استقرار الدول المجاورة. كما أن تقسيم سورية جغرافيا يبقى رهنا للتدخلات الخارجية، والإرادة الدولية وتحديدا الأطراف المشاركة والمستفيدة من الصراع، وهل التقسيم سيكون الحل الأفضل للأزمة لوقف سفك الدماء وفرض الاستقرار، أم أن سيناريو التقسيم سيولد نتائج كارثية على سورية وجيرانها، خاصة أنها محاطة بدول ذات تركيبة طائفية وعرقية وتشهد اضطرابات وأحداثا. كما انه في منطقة الشرق الأوسط، يصعب اليوم القيام بتغييرات كيانية، خاصة بسبب التداخلات البشرية القائمة، الأمر الذي يعني أن تقسيم بلد ما، أو إدخاله في أتون حرب أهلية، سيجر البنى السكانية في البلد المعني للتفاعل مع امتداداتها في البلدان المجاورة، مما سيفتح الباب أمام إعادة رسم الخريطة السياسية لبلدان المنطقة كلها أو أكثرها على الأقل، الأمر الذي سيضرب ويضر بالإستراتيجيات الإقليمية والدولية وبمصالح كثير من الدول ذات العلاقة وبينها الدول الغربية. إضافة الى أن الاقتصاد سيكون مقتل دويلات كهذه، وأنها ستكون، بالفعل، كما وصفها العاهل الأردني، كيانات «هشة»، سيتطلب بقاؤها استمرارا لـ «المدد» من الحلفاء، دون أن يهنأ ساكنوها بأي آمال لتحقيق تنمية اقتصادية ـ اجتماعية تليق بما تملكه سورية «كاملة» من ثروات وإمكانات. صحيح ان المعطيات السورية العامة، والظروف الإقليمية والدولية، تشير إلى صعوبة فكرة تقسيم سورية، لاسيما في المرحلة الراهنة، غير أنه لا يمكن الركون إلى ما سبق، واعتباره يرسم مصيرا نهائيا يمنع تقسيم سورية، ذلك أنه في حال حدوث تغييرات كبيرة في سورية والمنطقة مثل تعميم العنف وتوسيعه، وزيادة حدة التدخلات الإقليمية والدولية في الشؤون السورية، وتضارب المصالح بين الدول لاسيما المؤثرة في الأزمة السورية، يمكن أن يجعل التقسيم أمرا ممكنا، كما حدث في البلقان، حيث أعيد رسم حدود كياناته السياسية والسكانية على أسس جديدة. أو على الأقل كما حدث في العراق تحت مظلة «فيدرالية» (في العراق 3 أقاليم رئيسية هي الجنوب الشيعي والوسط السني والشمال الكردي، وفي سورية 4 أقاليم للسنة والعلويين والأكراد والدروز). والمعادلة حتى الآن هي أنه ممنوع إحداث تغيير في حدود الدول ولكن مسموح التغيير داخل هذه الحدود.